



حوارات

د. خالد عايد الجناوي

DrAljenfawi@



التشاوُم العَقْلاَنِي

يشير التشاؤم، وفقاً لأحد المصادر، إلى "حالة نفسية تقوم على اليأس والنظر إلى الأمور من الوجهة السببية، والاعتقاد أن كل شيء يسير على غير ما يرام، وعكسه تفاؤل"، لكن وفقاً للمنطق، وما تلمية التجارب الانسانية المختلفة في عالمنا المتغير، يتمكن الانسان من عيش حياة عقلانية ومعتدلة، إذا إلتزم وجهات نظر عقلانية تستند الى حقائق واقعية، مثل غلبة الفرضية على اغلب العلاقات الفردية والاجتماعية الاعتيادية، وعدم منطقيّة التفاضل المطلق، ولا سيما أنّ الحياة الواقعية تتطلب دائماً الحرص على الالتزام بما يفرضه التفكير المنطقي والسليم. وبخاصة في ممارسة العلاقات الفردية والاجتماعية الطبيعية، ومن هذا المنطلق، يمكن بشكل أو بآخر وصف السلوكيات والتصرفات العقلانية في نطاق الحياة الفعلية في عالمنا اليوم بالتشاؤم العقلاني، الذي يتمثل في كبح جماح التفاؤل المفرط، وفي الوقت نفسه، يتمثل في الحفاظ على وجهات نظر وردود فعل شخصية تشكلها معطيات ووقائع الحياة الواقعية في عالم متغير، ويفضي الالتزام بالتشاؤم العقلاني، خصوصاً في ما يتعلق بدوافع وبمبويل الآخرين، إلى تحصيل الانسان المعقل ضد الاستقلال، والتعاملات السلبية من الآخرين. ومن هذا المنطلق، لا يمكن الماعقل أن يعتقد دائماً عفوية وسذاجة التفكير في ما يتعلق بسلوكيات ويردود فعل الآخرين، فما يتحكم بجزء كبير من سلوكيات وردود فعل الأفراد الطبيعيين في الحياة الواقعية هو السعي الى تحقيق المصالح الخاصة على حساب الآخرين، وربما عدم تقدير عفوية وتعاون وإيجابية أولئك الذين لا يزالون ينغمسون في آلام اليقظة. وإذا جادل البعض بأنه يجدر بالمعقل التفاؤل على الدوام، ويتوجب عليه النأي عن التشاؤم بكل صوره وأشكاله، الا ان التجارب الانسانية التاريخية تثبت، مراراً وتكراراً، أن الحياة الواقعية ليست مدينة فاضلة، وأن بني البشر ليسوا ملائكة، فطوبى لمن سعى الى عيش حياة معتدلة تركز على التفكير السليم والواقعي، وبخاصة في ما يتعلق بعيش حياة، خاصة أو عامة، أخلاقية ومجزية، ستكون الغلبة فيها لمن يتعلم من تجاربه، فلا يتفائل ولا يتشاؤم بشكل مفرط للغاية، ولا يعتقد أنه يعيش إها في مدينة مثالية تماما أو في مدينة فاسدة تماما.

كاتب كويتي

من الزمن بهدف اكتساب الحقوق المترتبة على الخدمة الطويلة وفقاً لأحكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية وقوانين الجنسية، وكذلك نتيجة لم شمل أسر المهاجرين ومن ثم ولادة (الأجيال الثانية) من المهاجرين على أرض دولة الاستقبال. وأشارت الدراسة إلى أن "الاتفاقية راعت في نصوصها بشكل واضح مصلحة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وغلبتها على مصالح دول الاستقبال، التي تعد دول الخليج أبرزها". وتعتبر الاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي اعتمدت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة أهم اتفاقية تعترف بحقوق المهاجرين وأسرها وتضع آليات حماية دولية مناسبة لحقوقهم. وفي حالة القول إن دول المجلس لم تصادق على هذه الاتفاقية أو عند الحديث عن مدى المصادقة على هذه الاتفاقية والالتزام بها، فإن هذه الاتفاقية تعتبر إحدى اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية، وقد أكدت في ديباجتها على الترابط بينها وبين صكوك الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، إضافة إلى أنها أشارت كذلك إلى المبادئ والمعايير الواردة في الصكوك ذات الصلة التي أقرتها منظمة العمل الدولية والتي تعد بنوداً من القانون الدولي العرفي الذي يلزم الدول الأطراف وغير الأطراف بالاتفاقية.

وزير العمل البحريني السباق

العمالة الوافدة واحتمالات التوطين والتجنيس (1 من 2)

عبد النبي الشحلة

ولتوضيح ذلك، نشير إلى مدونة كتبت في الصفحة الإلكترونية لهيئة تنظيم سوق العمل منذ تاريخ 30 أكتوبر 2008 تحت عنوان "استقرار العمالة فترات طويلة يبيح الظروف للمطالبة بالجنسية"، جاء فيها ما يلي، "اعتبرت دراسة صدرت حديثاً أن ميل العمالة الوافدة في منطقة الخليج إلى الاستقرار لفترات طويلة سيخلق وضعاً مقلقاً في المنطقة، من حيث تهينة الظروف لها للمطالبة بـ"الكسب الجنسي"، ولقفت الدراسة التي أصدرها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية الخليجي، إلى أن "الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم"، وإن كانت تخلو من نصوص تفر للمهاجر بالحق في اكتساب جنسية دولة الاستقبال، إلا أن التصديق عليها سيمرر الظروف التي تشجع على تجنيس المهاجرين". واعتبرت الدراسة أن ذلك "سيكون نتيجة الإقامة فترات طويلة

ليكن الجميع على اطمئنان وثقة بأن القادة والمسؤولين المعنيين في دول مجلس التعاون الخليجي على دراية وإدراك تامين بطبيعة وظفورة التحديات التي أصبحت تفرضها الآن قضية العمالة الوافدة على مجمل الأوضاع الصحية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والتحديات الآن أكثر وضوحاً وتحدياً نتيجة لتداعيات وإرهاصات الهجمة الشرسة التي تعرض لها العالم بفعل فيروس "كورونا"، كما أن على الجميع أن يطمئنوا ويثقوا أيضاً في أن قادتنا وكبار المسؤولين المعنيين في دولنا الخليجية قادرين وعازمون وعلى مستوى المسؤولية للتصدي لهذه التحديات والأخطار وتجاوزها بكل حكمة واتقادار.

وعندما أشرنا من قبل، ضمن الحلول المقترحة، إلى تجني ووضع خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأمد، تنفذ تدريجياً وعلى مراحل زمنية، لضمان عودة الفائض عن حاجتنا من هذه العمالة إلى أوطانها، أذنين في الاعتبار الجوانب وال عوامل الإنسانية والأخلاقية والاعتبارات العملية والقانونية، وقلنا إن علينا أن لا نستبعد إمكان توطين ومنح الجنسية إلى عدد كبير منهم طوعاً أو قسراً، ومن الأفضل أن نختار الخيار الطوعي، بحيث نتمكن من النقاط ولدماج أفضل القدرات والخبرات منهم ضمن كودنا الوطنية، وفي هذا الصدد شكك، بل استبعد بعض القراء والمتابعين وجود أي أرضية قانونية تتيج لأي مهجم في دول المجلس المطالبة بحق التجنيس.

رغم ان كوريا الجنوبية واليابان كانتا منذ زمن بعيد ديمقراطيات قوية، إلا ان النزاعات التاريخية والإقليمية طالما شابت العلاقات الثنائية، وبدأ أوضاع التدهور العام الماضي عندما اندلعت أليان متطلبات ترخيص جديدة تعوق ترخيص ثلاث مواد كيميائية تحتاجها كوريا الجنوبية مثل أشباه الموصلات ولوحات العرض، وبدأ المستهلكون الكوريون مقاطعة البضائع اليابانية إلا أنه في ظل جائحة "كوفيد-19" التي نتج عنها فقدان الأرواح والإصابات في العالم و التداعيات الاقتصادية السلبية الناتجة عنه على مستوى الاقتصاد العالمي، وما ترتب عليها من تداعيات استراتيجية نتيجة ما يبدو بدء حرب باردة بين الولايات المتحدة اليابانية والبلدين والصين الشريك الاقتصادي الأكبر للبلدين، فإنه من المنطقي ان ينتظر المحللون حدوث تقارب بين اليابان وكوريا، رغم صدور التقرير الرسمي السنوي من وزارة الخارجية اليابانية، الذي اتهمت فيه اليابان كوريا بالمسؤولية عن تدهور العلاقات بين البلدين، بشأن ملكية جزر دوكودو وقضية العمل القسري خلال الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى قضية الاسترقاق الجنسي، وهو ما رفضته كوريا عبر القنوات الدبلوماسية والإعلامية، وتتوقع مراكز الدراسات السياسية ان يتم دفع وإصلاح العلاقات بين البلدين نتيجة لعدد من الأسباب الجوهرية، أهمها.

أولاً تداعيات أزمة "كورونا" التي سوف تظهر بالتدرج سواء في السياسات الداخلية أو بالانسبة للنظام الدولي، فهي مثل الزلازل الكبرى التي تعيش في ظله الآن، والذي سيكون له أيضا عدد من التوابع التي سوف تظهر آثارها تبعاً. ثانياً، للمرة الأولى يصف تقرير وزارة الخارجية اليابانية "كوريا" بدولة جارة مهمة، ومن هنا يجب النظر للنصف المملوء من الكأس. ثالثاً، لم تنقطع الاجتماعات بين مسؤولي البلدين لإحداث انفراجة

كتبت هذه السطور في يونيو 2016، وكان وقت نشرها مع بعض التعديلات البسيطة، ولكن قبل البدء، لابد من الإشارة إلى أن دول أوبك عموماً ودول الخليج العربي على وجه الخصوص، دول ريعية، والدولة الريعية باختصار كـل معزب الذي يتجمع جميع المسؤوليات لإدارة الاقتصاد، لهذا تجد القطاع العام في الدولة متضخماً جداً.

أفلام كثيرة كتبت عن أهمية تعديل التركيبة الصناعية، وتنويع مصادر الدخل، وجعل القطاع الخاص محرك الاقتصاد الأساسي والتحول إلى الانتاج الحقيقي بدل تصدير النفط الخام، لهذا ساركت على موضوع التشفيف، وهل هو الحل الأنسب في الأزمات الاقتصادية الكبرى، كالأزمة التي يشهدها العالم اليوم؟ قبل كل شيء، لنراجع قائمة الدول الأكثر مديونية في العالم، نجد أن قائمة الدول العشر الأولى تتضمن بالإضافة إلى أميركا، اليابان، الصين، بريطانيا وألمانيا، أما قائمة العشرين، فيها الهند، البرازيل وروسيا وليس هنالك دولة عربية واحدة في قائمة الدول الثلاثين الأكثر مديونية، أحد أهم أسباب ذلك هو أن الدول الكبرى التي غدت مدرسة التشفيف في العالم من خلال أدوات كصندوق النقد والبنك الدوليين، كانت الأقل تشففاً في الأزمات الاقتصادية الكبرى، بل إن الدول التي تعافت قبل غيرها من الأزمة المالية في العام 2008، كانت الأقل تشففاً، والأكثر انفاقاً رغم زيادة ديونها! وقد أثبتت التجارب أن التشفيف يدخل الدولة في دوامة لا تنتهي من المشاكل، أهمها الارتان للمؤسسات الدولية التي تقضي على السيادة المالية للدولة.

لابد أن نتفخ أن لننمو ثمناً والثمن هنا اجتماعي، سياسي، اقتصادي، ديموغرافي بل وبيئي، وكل ما كبر حجم الاقتصاد زادت مشاكله وتعقدت. عوداً إلى موضوع التشفيف -الذي يرى البعض أنه حل للأزمة المالية- لقد نك التشفيف خلال أزمة 2008، عبارة عن ثمن أخطاء

الجيوستراتيجية تفرض تغييراً جوهريا للسياسات اليابانية تجاه كوريا

د. عبد العظيم محمود حنفي

في العلاقات التي توترت بين البلدين، وتساهم الولايات المتحدة في هذا التقارب، وربما اعتقدت اليابان أن النزاع التجاري المطول مع كوريا لن يخدم مصالحها، وبخاصة وأن اقتصادها في حالة سيئة الآن، لذلك يعتقد الاستراتيجيون أن النزاع التجاري بين سيول وطوكيو لن يستمر، بعد الإجراءات الانتقامية اليابانية بسبب قرارات المحكمة العليا الكورية لعام 2018، التي ألزمت الشركات اليابانية بتعويض ضحايا العمل القسري الكوريين خلال فترة الاستعمار الياباني لشبه الجزيرة الكورية.

رابعاً، قرار سيول بالتراجع المشروط عن إنهاء اتفاقية الأمن العام للمعلومات العسكرية مع اليابان "جوسوميا"، في حين خفضت طوكيو جزئياً سيطرتها المشددة على الصادرات إلى كوريا الجنوبية من المواد الأساسية لانتاج أشباه الموصلات. خامساً، تجبين أن القيود التي فرضتها اليابان على تصدير ثلاث مكونات رئيسية لأشباه الموصلات إلى كوريا الجنوبية، انتجت نزاعاً تجارياً. وبعد إجراءات الانتقام الاقتصادي الياباني من كوريا، توقف المواطنون الكوريون عن شراء المنتجات اليابانية وامتنعوا عن القيام برحلات إلى اليابان، كما تراجعت واردات السلع الاستهلاكية من اليابان بنسبة 37٪ في أبريل لعام الحالي مقارنةً بالعام السابق، بسبب القيود اليابانية على صادراتها إلى كوريا وتأثير فيروس "كوفيد-19" على الانفاق الاستهلاكي، والأكثر من ذلك أن الشركات الكورية التي كانت تستورد كميات كبيرة من المواد من اليابان تبحث الآن عن بدائل أخرى أو تسعى لإنتاجها محلياً، ولهذا تواجه اليابان صعوبة في العثور على مشتري

التشفيف... "كورونا" والعدالة الاجتماعية

منذر بن ناصر

monther-z@hotmail.com

الأثرياء دفعه الفقراء، أما اليوم فهو ثمن كبير جداً يصعب على الفقراء سداده لأنه يبدأ برفع الدعوم، ولا ينتهي بالضرائب غير العادلة وربما تقلص معاشات التقاعد، فالتشفيف يشجع الاندثار، والاندثار يقلص الاستهلاك، وبالتالي يولد الانكماش والآنكماش يولد البطالة، والخوف الاجتماعي، وقد يضعف التشفيف العملات الوطنية، ويدفع الدول إلى خيار التعويم بدل تثبيت عملاتها، ومن هنا يبدأ التضخم. يقولون لنا بأن علاج عجز الميزانية يبدأ بالتشفيف وتقليص الانفاق العام، ومن هنا لدي عدد من التساولات، لأثرياء المجتمع، ولكل من يدعو لشد العزام وتطبيق التشفيف في الأزمات. 1- كم نسبة استفادة الأثرياء من الخشية المتمتية للدول من مطارات، موانئ، طرق، جسور وغيرها من مرافق الدولة مقارنة مع بقية المجتمع؟ 2- لماذا لا يدعم الأثرياء المجتمع في هذه الأزمة بعدما نعموا بفوائد الانتعاش التي جنوها لمقود؟ 3- لماذا يخشى فاقشو الخراء جل أموالهم في الملاذات الآمنة في مصارف بنما وسويسرا وغيرها، حتى قيل إن المبالغ في الملاذات أصبحت تعقدى الـ32 تريليون دولار (حسب تقرير عام 2012)؟

كبير مثل كوريا، حيث تقلصت صادراتها إلى كوريا في الأشهر الأخيرة. سادساً لا يمكن للبلدين أن يتركا علاقتهما غير مستقرة إلى الأبد، فهما بحاجة إلى الحفاظ على علاقتهما الاقتصادية، على الأقل، بطريقة متكاملة، فالجمع بين رأس المال والتكنولوجيا في اليابان والقدرة التفاضلية لكوريا في التصنيع والتسويق يمكن أن يولدا تأثيراً كبيراً من التازر، حيث يمكن للمشاركة بينهما تعزيز مواقفهما على الساحة الدولية، بعد أخذ هذه الجوانب الإيجابية في الاعتبار.

على اليابان بذل جهود أكبر لفصل الاقتصاد عن السياسة، حتى تتمكن من منع الصراع السياسي من التأثير سلباً على العلاقات الاقتصادية، فمنذ مطلع التسعينات كانت كوريا متخلفة عن اليابان من حيث التطور الاقتصادي والصناعي لكن كوريا تمكنت من تضيق الفجوة وصارت الآن بمثابة الـند اليابان، بل كادت أن تتجاوز اليابان في بعض المجالات مثل السلع الإلكترونية وصناعة السفن والحديد والسيارات. لهذا فإن التعاون الحقيقي والوثيق بين كوريا واليابان لن يكون في مصلحة كوريا ومدّها أو لمصلحة اليابان فقط وإنما سيسهم في شحذ وتحسين القدرات التنافسية للبلدين بشكل ضخم، وهو طريق واعد وإن كان لا يخلو من بعض المعوقات. سابعاً، لقد تقلبت كوريا الجنوبية واليابان على مختلف الصعوبات، وتقدمتا معاً إلى الأمام منذ تطبيع العلاقات الدبلوماسية بينهما في عام 1965. الآن، تأمل الحكومة الكورية تحت وطأة تحديات "كورونا" وتبعاتها الاقتصادية والاستراتيجية العالمية والإقليمية المتغيرة ان تقوم اليابان بتغيير نهجها تجاه كوريا الجنوبية، وان تبدأ بإلغاء قيود التصدير لعودة الحياة للعلاقات وفق روح ومفهوم "ريوا"، أو "الوفاة الجميل".

خبير مصري في الشؤون السياسية والستراتيجية

4. الا تستغل الطيقة الغنية الأزمات بالزحف على مرافق الدولة وسلطانها عبر بوابة الخصخصة؟
- 5 لماذا يتعامل بعض الأثرياء مع الوطن كبقرة طوب، تُسحب خيراتها في زمن الوفرة لنقلها إلى الخارج، مقابل استثمار النزر اليسير في البلاد؟
6. ألم يحن الوقت ليكشف أثرياء المنطقة عن حجم ثرواتهم الحقيقية في الدافل والخارج؟
7. لماذا لا يتدرس التجارب العالمية الأخرى في تحقيق العدالة الاجتماعية، كالمقترح الألماني بأخذ ضريبة رأس المال لمرة واحدة نسبتيها 10٪ لتدعم من خلالها الطبقات الدنيا في المجتمع؟
8. لماذا لا تدرس فكرة فرض ضرائب انتقائية مباشرة تستهدف الفئة الأكثر ثراءً في المجتمعات كضريبة دخل وضريبة إرث وضريبة السلع الفاخرة وغيرها لتجبي هذه الأموال في صندوق تنموي اجتماعي؟
- 9 هل من العدالة حصول الأثرياء على نفس الدعوم والإعفاءات الضريبية التي يحصل عليها الأفرورن؟
10. لماذا لا يتجرب أثرى أثرياء المجتمعات بجزء من ثرواتهم إلى دولهم في وقت الأزمات وذلك من باب الوطنية ورد الجميل (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)؟
11. لماذا لا تقوم دول المنطقة بدورها راعية لمصالح الجميع عبر تفعيل أدوات الاقتصاد التي قدمها الإسلام، مثل بيت المال وتحصيل زكاة رأس المال وتفعيل مبدأ الفاروق رضي الله عنه، من أين لك هذا؟
12. فماذا ترى أننا بحاجة لمرامجات كبرى حول كيفية إدارة الاقتصاد، والعلاقة بالدولار الأميركي والبراسمالية، وما تسمى السوق الحرة.

مهندس تكاليف